Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (5), Issue (1) September (2024)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://www.iasj.net/iasj/journal/419/issues
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

التركيب اللغوي بين الاستقامة والإحالة: دراسة في النحو والدلالة

م. م. جمعة كيطان عبيد حمد

وزارة التربية / مديرية تربية صلاح الدين

Linguistic structure between correctness and reference: A study in grammar and semantics

M. M. Juma Kaitan Obaid Hamad
Ministry of Education / Salah al-Din Education Directorate
12xx456789@gmail.com

ملخص البحث

هذا البحث هو محاولة لفهم مفهوم الاستقامة النحوية في اللغة العربية، ولماذا تكون بعض الجمل مقبولة نحويًا بينما يرى النحاة أنها محال أو غير مستقيمة، وسنعتمد في ذلك على تصنيف سيبويه الذي قسم الكلام إلى مستقيم ومحال، ثم نبين كيف يرتبط هذا التقسيم بفكرة الاتساق النصي، لأن الجملة المستقيمة ليست مجرد تركيب صحيح، بل هي جزء من نسيج كلامي متماسك، كما سننظر في دور العلامات الإعرابية وكيف أنها ليست مجرد حركات شكلية، بل هي دليل المتكلم والمفسر معًا على وجه الاستقامة أو الإحالة في الكلام، وكل ذلك لنقترب من رؤية أعمق لكيفية بناء المعنى في اللغة العربية من خلال العلاقة بين النحو والدلالة.

Summary

This research attempts to understand the concept of grammatical correctness (*Al-Istiqaamah*) in the Arabic language, and why certain sentences are acceptable in speech while grammarians view them as impossible (*Muhaal*) or incorrect. We rely on Sibawayh's classification, which divided speech into the correct (*Mustaqeem*) and the impossible (*Muhaal*). Furthermore, we demonstrate how this division links to the concept of textual cohesion; a correct sentence is not merely a structurally sound composition, but rather a part of a coherent textual fabric. We also examine the role of case endings (*I'rab*), showing that they are not just superficial markers, but rather clues for both the speaker and the interpreter to determine the correctness or impossibility of speech. Ultimately, this study aims to approach a deeper insight into how meaning is constructed in Arabic through the relationship between syntax and semantics.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد، فاللغة العربية ليست مجرد نظام من القواعد والأحكام، بل هي كائن حي يتنفس بالمعاني وتتحرك في جوانبه دلالات تنتظر من يكشف عنها، وهي من أعرق اللغات وأكثرها غنى وأعمقها تركيباً، إذ تتداخل فيها النحو والدلالة تداخلاً يثير التأمل، ويبعث على البحث والاستقصاء، وهذا البحث محاولة متواضعة لاستنطاق جانبين من جوانب هذه اللغة العظيمة، هما الاستقامة اللغوية والإحالة، فالاستقامة تعني التماسك الداخلي للنص وسلامة بنائه على نحو يوافق قواعد النحو ويؤدي إلى فهم صحيح، أما الإحالة فتعني الطريقة التي تشير بها العناصر اللغوية إلى ما هو داخل النص أو خارجه، بما يوضح المعنى ويقوي جسور التواصل بين المرسل والمتلقي، ولا يقتصر الأثر المعرفي لهذه العلاقة على الدراسات اللغوية والنحوية وحدها، بل يمتد إلى حقول

أخرى كالتعليم والترجمة والبحث العلمي، حيث يصبح تحليل النصوص أكثر عمقاً، وفهم التراكيب أكثر دقة، ونحن إذ نقدم هذا البحث نرجو أن يجد فيه القارئ فائدة، وأن يكون إضافة صادقة إلى المكتبة العربية، وخطوة في طريق تطوير الدراسات اللغوية في جامعاتنا ومعاهدنا.

أهمية البحث

١. يسهم البحث في إغناء الرصيد النظري المتعلق بمفهومي الاستقامة اللغوية والإحالة في اللغة العربية، من خلال مقاربة تحليلية تراعي عمق هذه المفاهيم وتتشعب بها، بعيداً عن الطرح السطحي أو التقريري.
٢. يقدم البحث إطاراً عملياً يمكن للباحثين والمحللين الاستعانة به في قراءة النصوص العربية وتفسيرها، ذلك أنه يربط بين الاستقامة والإحالة في سياق تحليلي أكثر اتساعاً، مما يجعل قراءة النصوص أكثر دقة وشمولية.
٣. تمتد ثمار هذا البحث إلى حقول التدقيق اللغوي، حيث يصبح من الممكن تحديد مواضع الخلل اللغوي بدقة أكبر وتصحيحها، خاصة تلك الأخطاء التي تتعلق بالاستقامة أو الإحالة، والتي قد تمر دون أن ينتبه إليها المدقق السطحي.
٤. نأمل أن يفتح البحث نوافذ جديدة للدراسات المستقبلية في مجال النحو والدلالة، خاصة فيما يتعلق بتلك الزوايا التي لم تحظ بعد بالعناية الكافية في الأدبيات السابقة، أو التي ظلت هامشية رغم أهميتها، لعل في هذه الصفحات ما يضيء الطريق لمن يأتي بعدنا.

أهداف البحث

١. التعمق في دراسة مفهوم الاستقامة اللغوية والإحالة، واستجلاء ملامحهما من خلال نصوص النحاة والبلاغيين، لا مجرد تمرير سريع على حدودهما الاصطلاحية.
٢. الكشف عن طبيعة العلاقة التي تربط بين الاستقامة والإحالة، وهل هي علاقة تكامل أم تلازم أم تداخل، ومدى تأثير كل منهما في الآخر داخل التركيب اللغوي.
٣. تقديم أمثلة تطبيقية معاصرة ومتنوعة يستطيع القارئ من خلالها أن يلمس الفرق بين الكلام المستقيم والمحال، وأن يرى كيف تعمل الإحالة في النصوص الحية لا في النظريات المجردة.
٤. المساهمة في تحسين طرق تحليل النصوص العربية، بتزويد المحلل بمنظارين اثنين معاً: منظار الاستقامة ومنظار الإحالة، بدلاً من الاكتفاء بأحدهما.
٥. فتح الباب أمام تطوير الدراسات اللغوية بشكل عام، لا على مستوى النحو فقط، بل على مستوى تعليم اللغة وتحليل الخطاب والترجمة، حيث تتداخل الاستقامة والإحالة في كل هذه المجالات.

مشكلة البحث

تعد العلاقة بين الاستقامة اللغوية والإحالة من القضايا الجوهرية في الدرس النحوي والدلالي، لما لها من أثر بالغ في فهم النصوص وتحليلها، بيد أن هذه العلاقة –على خطورتها– لم تحظ بما تستحقه من عناية وتمحيص في الكتابات اللغوية العربية، إذ ظلت هامشية في كثير من الأحيان، أو طُرحت بشكل مجتزأ لا يفي بتعقيداتها، وتتجسد مشكلة البحث في النقاط التالية:

١. غياب التحديد المفهومي الدقيق لكل من الاستقامة اللغوية والإحالة، إذ تفتقر المكتبة العربية إلى دراسات موسعة ترسم حدودهما بوضوح، وتكشف عن آليات اشتغالهما، وكيف يؤثر كل منهما في الآخر، لا على المستوى النظري فحسب، بل على المستوى التطبيقي أيضاً.
٢. الفصل المخل بين النحو والدلالة في أكثر الدراسات، حيث يُدرس النحو بمعزل عن الدلالة، وكأنهما عالمين منفصلين، وهذا الفصل يحجب الرؤية الشاملة التي يحتاجها الباحث لفهم كيفية تفاعل الاستقامة مع الإحالة داخل النصوص، وكيف تكتمل الصورة باجتماعهما لا بافتراقهما.
٣. ندرة الأمثلة التطبيقية الحية التي توضح كيفية تحقق الاستقامة بواسطة الإحالة، وخصوصاً في نصوص متنوعة كالنصوص الأدبية والعلمية والدينية، فالمثال الواحد قد يكون وسيلة لا غاية، ويحتاج القارئ إلى تنوع في الشواهد ليلمس الفرق بين القاعدة النظرية والتطبيق العملي.

٤. قلة الدراسات التي تعنى بأثر هذه العلاقة في فهم النصوص وتحليلها على نحو عميق، فلا يكفي أن نعرف أن الاستقامة والإحالة موجودتان، بل لا بد من النظر في كيفية تشكيلهما لقراءة النص وتأويله، وهذا ما قد يفتح الباب أمام منهجيات جديدة في تحليل النصوص اللغوية.

أسئلة البحث

وللإجابة عن إشكالية البحث، نسوق الأسئلة الآتية التي نأمل أن تقودنا إلى فهم أعمق وأشمل:

١. ما مفهوم الاستقامة اللغوية في الفكر النحوي العربي، وما الضوابط التي يتحقق بها هذا المفهوم داخل النصوص العربية، سواء كانت نصوصاً أدبية أو علمية أو دينية، وكيف يمكن قياس درجة استقامتها؟
٢. ما أنواع الإحالة التي يعتمد عليها النسق النحوي والدلالي في اللغة العربية، وكيف يُحدث كل نوع منها أثراً مختلفاً في التركيب اللغوي، ومن ثم في تلقي المعنى وفهمه؟
٣. كيف يتفاعل مفهوم الاستقامة اللغوية مع مفهوم الإحالة في النصوص المختلفة، وهل هذه العلاقة ثابتة أم أنها تتغير بحسب السياق، وبحسب نوع النص والغرض من ورائه؟

فرضيات البحث

ومن خلال هذا البحث، ننطلق من جملة من الفرضيات التي نعتقد أنها سترسم مسار البحث وتوجه نتائجه، وهي:

١. أن العلاقة التي تجمع بين الاستقامة اللغوية والإحالة ليست علاقة سطحية أو هامشية، بل هي علاقة عضوية وثيقة تمتد آثارها إلى أفق فهم النصوص وتحليلها، بحيث لا يمكن الفصل بينهما في أي قراءة منهجية للنص.
٢. أن دراسة تفاعل الاستقامة والإحالة بصورة متكاملة، لا بمعزل كل منهما عن الآخر، يمكن أن تقدم لنا أدوات جديدة ومطورة لتحليل النصوص اللغوية، وتجعل قراءتنا لها أكثر عمقاً وأقل اجتزاءً.
٣. أن الأمثلة التطبيقية المستمدة من نصوص عربية متنوعة –قديمة وحديثة، أدبية وعلمية– ستكون المعين الأخصب في توضيح هذه العلاقة، وستجعلها ملموسة وقريبة من ذهن القارئ، لا مجرد نظريات مجردة في بطون الكتب.

منهجية البحث

وقد ارتأت هذه الدراسة أن تسلك مسارين منهجيين متكاملين، كل منهما يؤدي دوراً مكملاً للآخر في سبيل الوصول إلى نتائج رصينة:

أولاً: المنهج الوصفي التحليلي، وهو الأداة الأنسب لرصد الظواهر اللغوية المتعلقة بالاستقامة والإحالة، ووصفها بدقة كما وردت في النصوص النحوية والدلالية، ثم تحليلها تحليلاً علمياً يكشف عن علاقاتها الداخلية، ويفكك مكوناتها، ويقف على ما وراءها من أسباب ودلالات.

ثانياً: المنهج التطبيقي، وهو المنهج الذي ينتقل بنا من دائرة التنظير إلى دائرة الممارسة، حيث سنعمد إلى اختيار نصوص عربية متنوعة لنطبق عليها ما استخلصناه من مفاهيم وقواعد، ونقدم من خلالها أمثلة عملية تبرهن على صدق ما ذهبنا إليه، وتجعل القارئ شريكاً في رحلة الاكتشاف لا مجرد متلقٍ سلبي.

خطة الدراسة

المبحث الأول: الاستقامة: وفيه ثلاثة مطالب:**المطلب الأول:** مفهوم الاستقامة النحوية .**المطلب الثاني:** أهمية الاستقامة في النحو .**المطلب الثالث:** أسس الاستقامة في التراكيب اللغوية .**المبحث الثاني:** الكلام المستقيم والمحالات النحوية، ويشتمل على مطلبين:**المطلب الأول:** بعض التوضيح لكلام الإمام. **المطلب الثاني:** صفات الكلام المستقيم عند سيبويه ثلاثة: فإما أن يكون حسنا، أو كذبا، أو قبيحا.**المبحث الثالث:** مفهوم الإحالة في النحو العربي. ويشتمل على مطلبين:**المطلب الأول:** الكلام المحال .**المطلب الثاني:** الأمثلة التطبيقية .**المبحث الرابع:** ويشتمل على مطلبين:**المطلب الأول:** مفهوم الإحالة .**المطلب الثاني:** أنواع الإحالة تفصيلاً . **المبحث الخامس:** ويشتمل على ثلاثة مطالب:**المطلب الأول:** التوجيه النحوي بين الاستقامة والإحالة .**لمطلب الثاني:** تعريف الفعل وتنكيره .**المطلب الثالث:** قصد المتكلم وإرادته بين الاستقامه والإحالة .**الخاتمة:** وتشمل على النتائج .**فهرس** المصادر والمراجع .

المبحث الأول: الاستقامة

المطلب الأول: مفهوم الاستقامة النحوية:

الاستقامة هي سلامة اللفظ. مع المعنى ، و صحة التركيب بين المفردات مع بعضها البعض ،مراعياً وحدة الزمن، وضدها الإحالة الذي لا تتحقق فيها السلامة في كل ما سبق ، كـ **(حملتُ الجبل ، و شربتُ ماءَ البحر)**.[١]

المطلب الثاني: أهمية الاستقامة في النحو:

تُعد الاستقامة النحوية الركيزة التي يقوم عليها وضوح التعبير وسلامته، فالجمل التي تستقيم على أصول النحو ليست مجرد تراكيب جافة تتبع قواعد، بل هي وسيلة حية لنقل الأفكار بدقة، وتؤدي إلى فهم صافٍ غير مشوب بالغموض أو التشويه، وحين تكون الجملة مستقيمة نحويًا، فإنها تصبح جسراً قوياً للتواصل بين المتكلمين والكتّاب من جهة، والقراء والمستمعين من جهة أخرى، فلا يضيع المعنى، ولا يتيه القصد، وتقل فرص التأويل الخاطئ الذي غالباً ما تنبت بذوره في رمال الأخطاء النحوية، كما أن الاستقامة تحفظ للغة العربية بهاءها وجمالها، وتصون تراثها الأدبي من عبث التحريف، فكلما تشبثنا بالاستقامة، كنا أقرب إلى روح اللغة وأبعد عن دخول الغريب والضعيف عليها.[٢]

المطلب الثالث: أسس الاستقامة في التراكيب اللغوية:

قصد الدلالة:

حيث يندمج النحو في الدلالة اندماجاً وظيفياً، يقول سيبويه في باب أسماه باب الاستقامة من الكلام والإحالة إن الجمل تنقسم إلى مستقيم ومحال، وأن المستقيم يضم المستقيم الحسن والمستقيم القبيح والمستقيم الكذب، كما أن المحال يضم المحال والمحال الكذب، والكلام المستقيم هو ما كان مستقيماً من الناحية النحوية ومن الناحية الدلالية معاً، في حين أن المستقيم نحوياً يتوزع على تلك الأنواع الثلاثة، فكل جملة صحيحة نحوياً تعد في الأصل جملة مستقيمة، إلا أن الحكم عليها بالحسن أو القبح أو الكذب لا يتحدد إلا بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة حين تترابط نحوياً، وقد دعم سيبويه هذه التقسيمات بشواهد متنوعة، والجدير بالتنبيه أن الكلام المستقيم الكذب ليس هو الكذب الأخلاقي المعروف، لأن الكذب الأخلاقي كثيراً ما يُعبَّر عنه بكلام مستقيم حسن، بل يمكن أن نطلق على هذا النوع مصطلح الكذب الدلالي، ومن أسبابه التفاعل الحاصل بين الوظائف النحوية وما يمثلها من مفردات وأبدالها، والكلام لا يتحول من كونه مستقيماً كذباً إلى حسن بمجرد تغير النظر إليه، بل العلاقة النحوية هي التي تحدد نوع التركيب إما إفراداً أو إسناداً، ويقصد بالإفراد أن تركب كلمتان ويكون ذلك في الأعلام خاصة، أما التركيب الإسنادي فهو أن تركب كلمة مع كلمة وتنسب إحداهما إلى الأخرى، وقد توسع سيبويه في مفهومه بحيث جعل كل الوظائف النحوية مرتبطة بعضها ببعض لتكمل معنى واحداً يصلح أن يشغل وظيفة نحوية واحدة أو عنصراً من عناصر الجملة، وبذلك ينتقل الكلام من مستواه العادي الحقيقي إلى مستوى الإبلاغ الفني المجازي، ولا نحكم على الجملة بأنها صحيحة نحوياً ودلالياً إلا إذا خرجت المفردات فيها عن دلالتها الأولية، وكان هناك اسم يصلح في الوضع العرفي، وكان الفاعل لفعل يصح عقلياً، ومن هنا نقول إن الكلام مستقيم حسن، وقد استخلص سيبويه من خلال هذا الموضوع جملة من النقاط التي تكاد تكون نظرة تأسيسية لفهم اللغة فهماً متكاملاً، منها أن كل مفردة منطوقة تحمل في طياتها دلالة تنتمي إلى حقل دلالي معين، وأن الكلمات في الحقل الواحد قد تتقاطع مع كلمات من حقول أخرى، فتتداخل الدلالات وتتشابك، كما أن هناك قواعد تركيبية خاصة بالعلاقات النحوية ليست مجرد اصطلاحات جامدة، بل هي تجريدات ذهنية تضبط حركة المعنى في العبارة، وأن اختيار المفردات من حقول دلالية مختلفة ليس أمراً عفوياً، بل يخضع لقواعد دقيقة تضبط علاقاتها وتنسجم مع السياق العام، وأخيراً، فإن السياق وحده هو الحكم النهائي في تحديد الدلالة، وهو الذي يمنح الكلمة ميزتها وقيمتها التداولية، فلا كلمة مستقلة بمعناها خارج سياقها، كما لا سياق بلا كلمات تحمل أمانته.[٣]

المبحث الثاني ويشتمل على مطلبين:

وقد قسم سيبويه الكلام إلى قسمين كبيرين هما الكلام المستقيم والقسم الآخر المحال، إلا أنه لم يعرف من هذه الأنواع تعريفاً صريحاً موسعاً إلا المحال من الكلام والمستقيم القبيح، بينما اعتمد على الأمثلة والشواهد في تحديد ما يريده بالمصطلحات الأخرى، تاركاً للمتلقي أن يستنبط الضوابط المحددة لها من خلال الاستقراء التطبيقي لا التعريف النظري المجرد.

المطلب الأول: بعض التوضيح لكلام الإمام:

الكلام المستقيم:

يراد بالمستقيم –**كما قال السيرافي** المتوفى سنة ٣٦٨ للهجرة– أنه اللفظ الذي لا يشوبه خلل من ناحية اللغة أو النحو، إلى جانب كونه جائزاً في كلام العرب وإن لم يبلغ درجة المختار الأفضل، [٤]. ويتحدد مفهوم المستقيم **بتحقق ثلاثة شروط فيه:** أولها اكتمال عناصر التركيب بحيث لا ينقصه ما يحتاج إليه من أدوات، وثانيها أن يكون لكل عنصر من هذه العناصر معنى معجمي واضح لا غموض فيه، وثالثها أن تكون العلاقة بين العناصر والمعاني متوافقة وفق قواعد الاختيار التي تضبط الاستعمال اللغوي السليم [٥] .

المطلب الثاني: صفات الكلام المستقيم عند سيبويه ثلاثة:

فإما أن يكون حسناً، أو كذبا، أو قبيحاً، فالمستقيم الحسن هو قولك: أتيتك أمس وسآتيك غداً، وقد قُيِّد بالحسن، وهو المختار من كلام العرب، وهذا يفهم من كلام أبي سعيد السيرافي عند تعريفه للمستقيم بقوله: وأيضاً الذي يكون جائزاً في كلام العرب دون أن يكون مختاراً، إذ يدل ذلك على أن الحسن هو ما ارتقى من مرتبة الجواز إلى مرتبة الاختيار والاستحسان. [٦] .وهذا الكلام المستقيم الحسن يكون مستقيماً من الناحية النحوية، وحسناً من الناحية الدلالية، بمعنى أن هذا النوع جمعَ السلامة النحوية قياساً واستعمالاً، والحسن الدلالي؛ بحيث تخلق بمزايا تركيبية ودلالية، من نحو بناء نحوي سليم، ووضوح الدلالة، وعدم مخالفة مضمونه للواقع أو للقبول العقلي والذوقي[٧] .وهنا يمكن القول إن ما مثّل به سيبويه للمستقيم الحسن إنما يكشف عن دقة النحاة في تتبع معاني الألفاظ منفردة ومجتمعة، وفي رصد علاقاتها بغيرها ومدى انسجامها وترابطها في السياق التركيبي، مما يعكس منهجاً تحليلياً عميقاً يوفق بين البنية النحوية والشبكة الدلالية في آنٍ واحد.[٨] .**وأما المستقيم الكذب** فمثله قولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه، **وقد قال السيرافي في تعريف الكذب** إنه الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو به، أي أن المخالفة هنا ليست في البنية النحوية إذ هي سليمة، وإنما في مطابقة الخبر للواقع الخارجي، فهذا النوع من الكلام مستقيم نحواً لكنه كذب دلالاً لمخالفته للحقيقة الواقعية [٩] .**ويقول العسكري:** "وأما قولك: حملت الجبل وأشباهه فكذب، وليس بمحال، إن جاز أن يزيد الله في قدرتك فتحمله"، وقد تحققت الاستقامة هنا في اللفظ فقط دون المعنى في هذا النوع من الكلام، فالمحتكم إليه في تقويم التراكيب الموصوفة بالكذب هو المعنى الدلالي لا النحوي، إذ أن السلامة النحوية قائمة لكن المخالفة واقعة في مطابقة الخبر للواقع الخارجي [١٠].وأما **المستقيم القبيح** فهو أن تضع اللفظ في غير موضعه، مثل قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيد يأتيك، وأشباه هذا، ووجه استقامته أنه لا يشتمل على لحن نحوي إذ جاء الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، ووجه قبحه إنما هو وضع اللفظ في غير موضعه وخروجه عن القياس، **وقد قال العسكري** إنما قبح لأنك أفسدت النظام بالتقديم والتأخير، فالسلامة النحوية قائمة لكن الخلل وقع في الترتيب التركيبي الذي خالف المألوف والأفصح في كلام العرب[١١].**وهذا هو مراد السيرافي** إذ يقول: فإن قال قائل كيف جاز أن يسميه مستقيماً قبيحاً، وهل هذا إلا بمنزلة قوله حسن قبيح؟ لأن المستقيم هو الحسن، فإن الجواب في ذلك أن الكلام ينقسم قسمين: كلام ملحون وكلام غير ملحون، فالملحون هو الذي لُحِن به عن القصد، وكذلك معنى اللحن إنما هو العدول عن قصد الكلام إلى غيره، وما لم يكن ملحوناً فهو على القصد وعلى النحو، ومن ذلك سُمي النحو نحواً، والمستقيم من طريق النحو هو ما كان على القصد سالماً من اللحن، فإذا قال: قد زيداً رأيت فهو سالم من اللحن، فكان مستقيماً من هذه الجهة، وهو مع ذلك موضوع في غير موضعه فكان قبيحاً من هذه الجهة، وهكذا اجتمع فيه الوصفان: الاستقامة من حيث السلامة النحوية، والقبح من حيث مخالفة الترتيب المألوف والأفصح في الاستعمال العربي، وكأن الكلمة الواحدة أو التركيب الواحد يحمل في طياته وجهين: وجه يرضى به النحو، وآخر يخالف به الذوق اللغوي والنسق المألوف، وهذا هو سر التسمية وسبب التأمل في هذه المسألة[١٢].

فالوصف الأول "**مستقيم**" يعني صحة وقوع الشروط الثلاثة المحددة للصحة النحوية، إلا أن الوصف الثاني "قبيح" يعني وقوع خلل في ترتيب عناصر الجملة مما يفضي إلى نشوء تركيب غير مسموح به في نظام الجملة، [١٣] ويمكن أن نتصور ذلك على النحو التالي: من جهة الدلالة يكون المستقيم الحسن غير المستقيم الكذب، ومن جهة التركيب يكون المستقيم الحسن غير المستقيم القبيح، ومن جهة الدلالة والتركيب معاً يكون المستقيم الحسن غير المحال الكذب، [١٤] ومن هنا كان فكر سيبويه النحوي يربط بين قواعد التركيب، وينظر أيضاً في مدى اتفاق المكون الدلالي ونسق قواعد التركيب، بحيث لا تنفصل البنية النحوية عن المعنى الدلالي في تقويم الكلام، وإنما يتكاملان في تحديد نوع الجملة ومكانتها من الاستقامة والحسن والقبح والكذب والإحالة.[١٥].

المبحث الثالث

المطلب الأول: الكلام المحال:

وعرفه **سيبويه** بأن تنقض أول كلامك بآخره، كأن تقول: أتيتك غداً وسآتيك أمس، فيجتمع الزمنان المتناقضان في جملة واحدة، ويوضح **السيرافي** معناه فيقول إنه أحيل عن وجهه المستقيم الذي به يفهم المعنى إذا تكلم به، [١٦] فالمعنى ضاع حين تناقضت أجزاؤه، ويضيف **العسكري** قائلاً إن المحال ما لا يجوز كونه البتة، كقولك الدنيا في بيضة، وهو ما يستحيل تصوره في الواقع، [١٧] فهو كلام يبدو من ظاهره سليماً نحواً، إذ تجد الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً والتركيب مستوفياً أركانه، لكن هذا التتابع النحوي الصحيح قد لا يحمل أي معنى على الإطلاق، لأن كلماته تتناقض دلالياً، كقولك أتيتك غداً أو سآتيك أمس، فالمحال هنا مستقيم في القياس والاستعمال من ناحية الصياغة، لكن فساده عائد إلى المعنى المتضمن فيه، إذ تعجز العبارة عن تكوين صورة ذهنية مستقرة في ذهن السامع، وقد قسم سيبويه هذا المحال إلى قسمين:

١) محال

ويعني **سيبويه** بذلك القسم الأول من المحال ذلك النوع الذي لا يتصف بالكذب، وذلك لأنه جاء في مقابل قسم آخر أسماه المحال الكذب، فيقول **السيراوي** موضحاً أن المحال قد يكون كذباً وقد لا يكون كذباً، لكن الجامع المشترك بين جميع أنواعه هو تناقض اللفظ ذاته، فالتناقض هو الأصل الذي يجمعهما، وإن اختلفت الدرجة ونوع المخالفة، [١٨] **ويعرفه أبو سعيد** بقوله هو اللفظ الذي يستحيل في الأمر وفي الاستفهام وفي كل موضع لا يقع فيه الكذب، كقولك لمن تأمره قم أمس، ولمن تستفهمه أستقوم أمس، وهل قمت غداً [١٩] ؟

٢) محال كذب

ومثاله عند سيبويه: سوف أشرب ماء البحر أمس [٢٠]، وكلا **الوصفين المحال والكذب** متعلقان بالمعنى، فالمحال له علقة بالتناقض، والكذب يوجب ذكر الشيء على خلاف ما هو عليه، مع إمكان أن يكون تركيباً موافقاً على القياس، [21] **يقول السيرافي** فأما استحالته فلاجتماع سوف وأمس فيه وهما يتناقضان ويتعاقبان، وأما الكذب فيه فإنا لو أزلنا عنه أمس الذي يوجب المناقضة والإحالة لبقي كذباً، [٢٢] ويضيف العسكري في الصناعتين ويجوز أن يكون الكلام الواحد كذباً محالاً وهو قولك رأيت قائماً قاعداً ومررت بيقظان نائم، فتصل كذباً بمحال فصار الذي هو الكذب هو المحال بالجمع بينهما وإن كان لكل واحد منهما معنى على حياله، وذلك لما عقد بعضها ببعض حتى صارا كلاماً واحداً، [٢٣] ويعلق **محمد حماسة** على نص سيبويه فيقول إن هذا النص الموجز والدال يحمل في طياته بذور نظرية نحوية دلالية متكاملة، حيث تندمج في تواؤم حميم قوانين النحو مع قوانين الدلالة، أو بعبارة أخرى، تلتقي قوانين المعنى النحوي الأولي وما تمثله من وظائف نحوية متنوعة، مع قوانين دلالة المفردات الأولية وما تحمله من دلالات معجمية، وتتمازج هذه العناصر جميعها فيما يمكن أن نسميه المعنى النحوي الدلالي، ومن خلال مناقشة هذا النص، نستطيع أن نقترب من قوانين تكوين المعنى النحوي الدلالي، ونفهم كيف تتفاعل العناصر النحوية والدلالية معاً لتنتج لنا كلاماً ذا معنى. [٢٤] .

المطلب الثاني: الأمثلة التطبيقية[٢٥]:

ولتقريب هذه المفاهيم أكثر، نستعرض بعض الأمثلة التي تجسد كل نوع من هذه الأنواع، **فمن المستقيم الحسن** [٢٦] نجد جملًا مثل: "قرأ محمد القصة"، و"زيد قائم"، و"الطفل يأكل التفاح"، و"شرب الرجل من النهر"، و"الطالب مسافر إلى بلده بعد النجاح"، وهي جمل مستقيمة نحويًا، حسنة دلاليًا، لأنها تجمع بين السلامة التركيبية والوضوح المعنوي.

أما **المستقيم القبيح** فتمثله جمل مثل: "يأكل التفاح الولدُ"، و"من النهر يشرب الرجلُ"، و"قد فاطمة قابلت"، و"إلى بلده يسافر الطالب بعد الاختبار"، فهذه الجمل صحيحة نحويًا من حيث الإعراب والبناء، لكنها قبيحة بسبب تقديم بعض عناصرها على غير موضعها، مما يخرجها عن الأسلوب الأفصح والأكثر استساغة في كلام العرب.

وأما **المحال الكذب** فمن أمثلته: "غداً حملتُ سحاباً"، و"الآن سأسير على الهواء"، و"ستأتيك النجوم البارحة"، فهذه الجمل تحمل في طياتها تناقضًا زمنيًا أو وقوعيًا يجعلها مستحيلة التحقق في الواقع، مع أنها قد تكون سليمة نحويًا من حيث التركيب الظاهر.

المبحث الرابع

المطلب الأول: مفهوم الإحالة:

الإحالة لغةً مصدر الفعل "أحال" الذي يحمل في طياته معنى التحول والنقل من شيء إلى آخر، فنقول "أحلت الكتاب عن مكانه" أي نقلته وحولته، [٢٧].وجاء في **تاج العروس** أن "أحال الشيء" أي تحول من حال إلى حال، وكذلك "أحال الرجل" أي انتقل من شيء إلى شيء[٢٨]، وفي **القاموس المحيط** نجد أن "حال الشيء وأحال" بمعنى تحول[٢٩] ، **أما في المعجم الوسيط:**[٣٠] فقد ورد أن "أحالت الدار" أي تغيرت، وأن

"حال الشيء أو الرجل" أي تغير من حال إلى حال، بينما "أحاله" يعني نقله إلى غيره، ومن استعراض هذه المعاجم نلحظ أنها تكاد تجمع على معنى واحد للإحالة هو التغير أو التحول، وهذان المعنيان ليسا بعيدين عن الدلالة الاصطلاحية للإحالة في الدراسات النصية، ذلك أن الإحالة في العرف اللساني تشير إلى العلاقة التي تربط بين معنى وآخر، أو بين تركيب وآخر، فاللفظ المحيل هو الذي يحيلنا على المعنى الدلالي لذلك اللفظ نفسه، أو على ما أحيل إليه، وهذا في جوهره يعني تغيراً وتحولاً في جهة الدلالة من اللفظ إلى مرجعه الخارجي[٣١] .

المفهوم الاصطلاحي: أما في الاصطلاح، فلم يُتَّفق على تعريف أكاديمي موحد للإحالة، ولا نكاد نجد تعريفاً محدَّداً سوى ما هو مبثوث في الكتب التي عنيت باللسانيات النصية، وهذا الأمر يمثل أحد المحددات التي تقوم عليها هذه الدراسات، غير أن بعض التعريفات التي قدمت كانت ضبابية ولا تعكس بدقة مسمى الإحالة، مما يجعل الموضوع بحاجة إلى مزيد من التمحيص والضبط[٣٢].

وعدم الاتفاق على تعريف محدد للإحالة يعود في جذوره إلى أن هذا المفهوم لم يولد حديثاً، بل هو معنى قديم ترعرع في أحضان نحو الجملة، حيث كان أداؤه بسيطاً ومحدوداً، لكنه صار أكثر تعقيداً مع بزوغ نحو النص الذي أضاف إليه عناصر ومحددات جديدة، فلم تعد الإحالة مجرد أداة داخل الجملة، بل أصبحت عنصراً محورياً في بناء الاتساق النصي، وهي اليوم تعد أهم عناصر التماسك في النصوص، إذ تقوم بربط أجزاء النص بعضها ببعض، وتحيل القارئ من موضع إلى آخر، ومن لفظ إلى مرجعه، مما يجعل تعريفها مضبوطاً في ضوء هذه المتغيرات التي استجدت مع نحو النص.[٣٣]

المطلب الثاني: أنواع الإحالة تفصيلاً:

١) **الإحالة النصية:** هي إحالة على العناصر اللغوية الواردة في الملفوظ، سواء كانت سابقة أو لاحقة، بمعنى أنها العلاقات الإحالية التي تنشأ داخل النص، سواء بالرجوع إلى ما سبق، أو بالإشارة إلى ما سيأتي داخل النص نفسه، **وهي نوعان:**[34]

أ. **الإحالة القبلية (السبقية)** :وهي استعمال عنصر لغوي يشار به إلى كلمة أخرى أو عبارة سابقة في النص أو المحادثة، وفي هذا النوع يجري تعويض المفسر بما يحال إليه، فمثلاً حين نقول "أنجز الطالب واجبه"، فإن الضمير في "واجبه" أحال إلى الطالب المذكور دون حاجة إلى إعادة ذكره، وقد تكون الإحالة بإعادة الكلمة المقصودة نفسها دون إضمار، كما في قولنا "اشتد البرد، البرد قارس"، فكلمة "البرد" الثانية هي عينها الأولى، ولكننا لم نضمرها بقولنا "اشتد البرد، إنه قارس"، بل اخترنا الإعادة الصريحة لتوكيد المعنى.

ب. **الإحالة البعدية (اللحاقية)** :وهي استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى أو مفهوم آخر يتحدد معناه من خلال السياق اللاحق، وهذا النمط نجده بوضوح في الوظيفة التي تؤديها الضمائر في العربية، وكذلك ضمائر الإشارة والموصولات، وكل هذه العناصر تسهم في تحقيق الاتساق النصي وربط أجزائه.

٢) **الإحالة المقامية:** هي ارتباط عنصر لغوي بعنصر غير لغوي، وذلك كأن يحيل الضمير أو الإشاري إلى ذات خارج النص، كإشارة المتكلم إلى نفسه أو إلى المخاطب أو إلى شيء موجود في المقام، ولو أجرينا مقارنة بين الإحالتين (المقامية والنصية) لوجدنا أن النصية أكثر تعقيداً من المقامية،[٣٥] وذلك لأن الإحالة المقامية مرتبطة بمفهوم واحد يجمع بين السياق الخطي والمقام، وتتعلق بمفهوم الإشارة المباشرة، فلا يجد المتلقي صعوبة في فك شفرتها، في حين أن الإحالة النصية يتجاذبها الملفوظ ذاته، وتتطلب حضوراً ذهنياً مستمراً في أطراف النص، خشية الغلط في تحديد المحال إليه، فالقارئ يحتاج إلى تتبع دقيق لأجزاء النص ليعرف ما يعود عليه الضمير أو الإشارة أو الموصول.

المبحث الخامس

المطلب الأول: التوجيه النحوي بين الاستقامة والإحالة:

إن التركيب العربي قد يُوصف بالاستقامة أو بالإحالة، وذلك تبعاً للتوجيه النحوي الذي يحدده المتلقي أو القارئ، ومعنى ذلك أن الصورة التجريدية والبنية الأساسية للتركيب قد تكون صحيحة ومستقيمة في ذاتها، وأن الصورة المنطوقة والبناء اللفظي قد يكونان صحيحين أيضاً، لكن الخلل الحقيقي قد يقع في التحليل والتوجيه الذي يقدمه المتلقي للتركيب، أي أن الإحالة والاستقامة تكمنان في تعيين الوظيفة النحوية الصحيحة للعلامة الإعرابية، أو في التحديد الدقيق للمعنى الوظيفي للأداة، وعندما يختل التوجيه فإن الخلل يكون في الدلالة، وخلل الدلالة عند النحاة يُعد محالاً، لأن الدلالة هي الغاية النهائية التي يسعى إليها التركيب اللغوي.

المطلب الثاني: تعريف الفعل وتنكيره:

لا يمكن بحال من الأحوال أن يتعرف الفعل بـ "أل"، وبالتالي لا يمكن أن يشغل وظيفة المضاف إليه مثلاً، فقولك: "طائر يطير بجناحيه" تركيب صحيح ومستقيم من حيث البنية الأساسية والصورة المنطوقة، لكن توجيه النحو فيه على أن يكون "طائر" مضافاً و"يطير" مضافاً إليه لا يستقيم نحواً ولا دلالة، لأنه توجيه محال خارج عن قواعد النظام النحوي، فقد تقرر عند النحاة أن الأفعال كلها منكرة بطبيعتها، وتعريفها محال، كما أنها لا تُضاف، ولا يُضاف إليها، وذلك لأن المضاف إليه في المعنى هو موضع الحكم عليه، والأفعال لا تقع محكوماً عليها، لأنها تدل على حدث وزمان، ولا يدخلها الألف واللام لأنها جملة في أصلها، ودخول الألف واللام على الجمل محال، فهذا التوجيه يخل بالدلالة ويصطدم بأسس النحو العربي.[٣٦]

تظهر العلامة الإعرابية في بعض التراكيب العربية وكأنها ملزمة بوظيفة نحوية معينة، بحيث لا يقبل التركيب تغيير هذه العلامة، لأن تغييرها حينئذ يحيل التركيب في بنائه وفي صورته المنطوقة، كما يحيله في دلالته أيضاً، فالعلامة الإعرابية ليست مجرد حركة عارضة، بل هي عنصر جوهري يحدد العلاقات النحوية ويصنع المعنى، ولا يمكن أن نغفل عند الحديث عن أهمية العلامة الإعرابية وخطورة دلالتها وتأثيرها في المعاني، ما ذكره أبو حيان التوحيدي في كتابه "البصائر والذخائر"، حيث روى عن الأصمعي قوله: سمعت مولى لآل عمر بن الخطاب يقول: أخذ عبد الملك رجلاً... [٣٧] كان يرى رأي الخوارج فقال: ألست القائل: [الطويل]وَمِنَّا سُوَيْدُ والبَطِينُ وقعنب ومِنَّا أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ شَبِيْبُ[٣٨] فقال الرجل: إنّما قلت: ومنا – أمير المؤمنين – شبيب – بالنصب، أي: يا أمير المؤمنين، فخلى سبيله، قال ابن قتيبة: أما ترى تيقظه ونقله الكلام بالإعراب عن سبيل هلكته إلى سبيل نجاته؟[٣٩]، فانظر كيف حقن دمه ودرأ عن نفسه الهلاك والسجن بتغيير العلامة الإعرابية من الضمة إلى الفتحة؟، حتى قال الصفدي: خلص من الموت بتغيير حركة[٤٠].**(أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)** ،يقول تعالى: ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة: ٣)، (ورسوله)، كلمة مرفوعة على أنها مبتدأ خبره محذوف لدلالة السياق عليه، والتقدير: ورسوله كذلك، أي، ورسوله بريء، كقولك:التحيات الله والصلوات والطيبات، ولا يمكن أن تكون (ورسوله) مجرورة؛ لأن تغيير العلامة الإعرابية من الضمة إلى الكسرة محال دلاليا؛ لأن المعنى سيكون بالجر على العطف : أنَّ الله بريء من المشركين ومن رسوله، وهو معنى محال لا شك، حتى قال العكبري: «عطفه على المشركين كفر »[٤١]؛ فأصبح التركيب محالا في صورته المنطوقة بالكسر : أنَّ الله بريء من المشركين ورسوله، مع صحة بنيته الأساسية؛ ولذلك قال السمين: (ورسوله) الجمهور على رفعه[٤٢]، وقال ابن عاشور (ورسوله) بالرفع عند القراء كلّهم[٤٣]، وامتدحوا الرفع فقالوا: في هذا الرفع معنى بليغ من الإيضاح للمعنى مع الإيجاز في اللفظ، لعلم القارئ بالمحذوف، ولما أورد القرطبي وأبو حيان قراءة لكلمة (رسوله) بالكسر ونسبوها للحسن، رفضها النحاة، فقال العكبري عنها: «وهو بعيد»[٤٤]، أي: الكسر ، وقال السمين: «وهذه القراءة يبعد صحتها عن الحسن للإبهام»[٤٥]، وقال ابن عاشور: ولم تصح نسبتها إلى الحسن»، ويؤكد هذا البعد أيضا كلام الآلوسي[٤٦].وأما قراءة الحسن فهي في غاية الشذوذ، والظاهر أنها لم تصح، وذلك لإحالة التركيب عليها مع علامة الكسرة، إذ لا تستقيم العلامة مع البنية النحوية للجملة، وقد وردت روايات كثيرة عن سبب نشأة النحو، ومنها صيغ مختلفة عن الأعرابي الذي قرأ هذه الآية خطأ بالكسر، فعاتبه عمر بن الخطاب على ذلك بشدة، وأمر حينئذ ألا يقرأ القرآن أحد إلا وهو عالم بالعربية، لئلا يُلحن في كتاب الله فيُحال المعنى ويُفسد الغرض. [٤٧].

المطلب الثالث: قصد المتكلم وإرادته بين الاستقامه والإحالة:

إن اللغويين العرب وهم بصدد وضع قواعدهم لم يفتهم مراعاة نية المتكلم، بل جعلوها محوراً أساسياً في فهم التركيب وتوجيهه، ذلك أن النية جزء من سياق الحال ومن الظرف اللغوي الذي قيل فيه الكلام، فكيف يغفل اللغوي هذا الجزء، وقد خلقت اللغة في الأصل لإيصال مراد المتكلم وقصده إلى المتلقي، وهل المراد والقصد إلا نية؟ ومن ثم حرص اللغويون على معرفة نية المتكلم أثناء التكلم ورعوها حق رعايتها، ولا أدل على ذلك من قولهم في المثال المشهور: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، فإنك تنصب "تشرب" إن قصدت النهي عن الجمع بين الأكل والشرب، وتجزمها إن قصدت النهي عن كل واحد منهما على حدة، أي كأنك تقول لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، [٤٨] وترفعها إن نهيت عن الأول وأبحت الثاني، أي كأنك تقول لا تأكل السمك ولك شرب اللبن، وأي تغيير في الصورة المنطوقة لهذه الجملة مع بقاء البنية الأساسية وقصد المتكلم يعد إحالة دلالية، وكلاماً غير مستقيم، فلو أنك قصدت النهي عن الجمع بينهما، ثم قلت "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" بجزم "تشرب"، لكان الكلام محالاً، لأن المعنى حينئذ يصير نهياً عن كل واحد على حدة، وهذا يخالف القصد الأصلي، ويوقع التركيب في إحالة دلالية تخرجه عن الاستقامة[٤٩] . فالصورة المنطوقة والبنية الأساسية صحيحة مستقيمة، والإحالة من جهة النية والقصد فالتركيب هو، مستقيم

على نية، ومحال على أخرى، في قصد المتكلم من أهم عوامل إنتاج النص وتلقيه، وتتوقف على عملية الاتصال اللغوي، وبه يستقيم التركيب أو يحال.[٥٠]وقد شرح شيئا من هذا عبد القاهر الجرجاني، حين تحدث عن معنى الشمول الذي تفيده كلمة (كُلّ) في سياق النفي والإثبات، فإذا كانتفي سياق فعل منفي، فهي لا تفيد الشمول، فإذا قلت : (لم ألقَ كلَّ القَوْمِ، ولم آخذ كلَّ الدَّرَاهِمِ) فيكون المعنى أنك لقيت بعضاً من القوم ولم تلق الجميع، وأخذت بعضاً من الدراهم وتركت الباقي، ولا يكون أن تريد أنك لم تلق واحداً من القوم، ولم تأخذ شيئاً من الدراهم[٥١]؛ لأنك لو أردت هذه المعاني لقلت: ما لقيت أحداً، أو ما لقيتُ من أحد من القوم، وقلت: ما أخذتُ الدراهم، أو ما أخذتُ شيئاً من الدراهم، فالكلام إنما يكون معبرا عن القصد ونية المتكلم، وكُلُّ قصد لـه تراكيبه، وإذا كانت (كل) في الإثبات والإيجاب، أفادت الشمول في الفعل الذي تسنده إلى الجملة أو توقعه بها، يقول عبد القاهر: تفسير ذلك أنك إنما قلت جاءني القوم كلهم لأنك لو قلت جاءني القوم وسكت لكان يجوز أن يتوهم السامع أنه قد تخلّف عنك بعضهم إلا أنك لم تعتد بهم، وهكذا الحكم أبداً، فإذا قلت رأيت القوم كلهم ومررت بالقوم كلهم كنت قد جئت بكل لئلا يتوهم أنه قد بقي عليك من لم تره ولم تمر به، فلفظة كل تؤدي وظيفة دلالية محورية في سد باب التوهم وإزالة الإبهام عن العموم، مما يجعلها أداة إحاطـة لفظيـة تقطـع الطريـق علـى أي تأويـل نـاقص للجملـة[٥٢]، فـإذا أردت استثناء أحد من حكم الرؤيـة أو المرور، لجـأت إلـى تراكيـب الاستثناء، والمغايرة بين التراكيب والمقاصد هنا تحيل التراكيب وتجعلها غير مستقيمة، ويوضح عبد القاهر النية والقصد بصورة أكثر وضوحاً عند حديثه عن حكم تركيب النفي المقيَّد بقيد، فيقول إن من حكم النفي إذا دخل على كلام ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه، أن يتوجه النفي إلى ذلك التقييد ويقع لـه خصوصاً، تفسير ذلك أنك إذا قلت "أتاني القوم مجتمعين" فقال قائل "لم يأتك القوم مجتمعين"، كان نفيه متوجهاً إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان، لا إلى الإتيان نفسه، حتى إنه إذا أراد أن ينفي الإتيان من أصله كان من سبيله أن يقول "إنهم لم يأتوك أصلاً"، وإلا فما معنى قوله "مجتمعين"؟ وهذا مما لا يشك فيه عاقل، ويبين عبد القاهر قصد المتكلم بأمثلة أخرى عند حديثه عن النفي المقيد، فيقول إذا كان هذا حكم النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد، فإن التأكيد ضرب من التقييد، فمتى نفيت كلاماً فيه تأكيد، فإن نفيك يتوجه إلى التأكيد خصوصاً ويقع لـه، فإذا قلت "لم أر القوم كلهم" أو "لم يأتني القوم كلهم" أو "لم يأتني كل القوم" أو "لم أر كل القوم"، كنت قد عمدت بنفيك إلى معنى "كل" خاصة، وكان حكمه حكم "مجتمعين"، فالنية هنا تنصب على نفي القيد دون نفي أصل الفعل، وهذا يكشف عن دقة النحاة في تتبع مقاصد المتكلمين، من خلال توجيه أدوات النفي إلى ما يتصل بالقيد أو التأكيد في الجملة، فلا يغفلون عن نية المتكلم في أي تركيب، ولا يكتفون بظاهر اللفظ. [٥٣] في قولك "لم يأتني القوم مجتمعين"، تتضح فوارق النية ومقاصد المتكلم بين الاستقامة والإحالة، حين يقول عبد القاهر إن النفي إذا وقع على كلام فيه تقييد فإنه يقع على ذلك التقييد خصوصاً، فواجب إذا قلت "لم يأتني القوم كلهم" أو "لم يأتني كل القوم" أن يكون قد أتاك بعضهم، كما يجب إذا قلت "لم يأتني القوم مجتمعين" أن يكونوا قد أتوك أشتاتاً، وكما يستحيل أن تقول "لم يأتني القوم مجتمعين" وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلاً لا مجتمعين ولا منفردين، كذلك محال أن تقول "لم يأتني القوم كلهم" وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلاً، فاعرفه، فلكل نية تركيب ولكل قصد صياغة، فالقاعدة التي يرسيها عبد القاهر هنا تفيد أن النفي في مثل هذه التراكيب لا يتجه إلى أصل الفعل، وإنما يتجه إلى القيد الملازم لـه، فإذا انعقدت النية على نفي الأصل، تعين على المتكلم أن يخلو كلامه من أي قيد يحتمل توجيه النفي إليه، وإلا وقع الكلام في الإحالة الدلالية، وخان التركيب مقصد المتكلم. [54] ولا يمكن أن يمر الحديث عن القصد والنية من غير أن نقف عند تركيب "ما أحسن السماء"، وهو من أشهر الأمثلة التي ترددت في روايات سبب نشأة النحو العربي، ففي هذه الجملة يتوقف المعنى على نية المتكلم، فإن قصدت التعجب نصبت النون والهمزة، وإن قصدت الاستفهام رفعت النون وكسرت الهمزة، والمخالفة بين القصدين تحيل التركيب وتفسد المعاني، لأن كل نية تطلب صياغتها الخاصة التي تناسبها، وأضف إلى ذلك أن المتكلم لو تكلم عن غير قصد لم يدل كلامه على شيء، وعدم الدلالة ينتج تركيباً محالاً لا شك فيه، فالقصد هو الروح التي تبعث الحياة في التركيب النحوي. [٥٥] .

الخاتمة

النتائج: وتشتمل النتائج على الآتي:

١. أظهرت الدراسة أن الاستقامة النحوية تؤدي دوراً محورياً في تحديد صحة التراكيب اللغوية وسلامة الجمل، فهي ليست مجرد التزام بقواعد، بل هي التي تجعل النصوص مفهومة ومتسقة، وتُعين القارئ على متابعة المعنى دون عثرات، وذلك من خلال اتباع قواعد النحو بشكل صحيح.

٢. تبين من خلال البحث أن الإحالة تُعتبر من الأدوات الأساسية في تحقيق الاتساق النصي، فهي التي تربط بين عناصر النص كالضمائر وأدوات الإشارة والموصولات، وتُساعد في تتبع الأفكار والمعاني بشكل سلس، فلا ينقطع المعنى ولا تضيع خيوط الحجاج.

٣. أكدت الدراسة على أهمية تصنيف سيبويه للجمل بين المستقيمة والمحالة، فهذا التصنيف لا يقتصر على كونه تنظيماً تقنياً، بل يكشف عن فهم أعمق للجوانب النحوية والعلاقات الدلالية، ويعكس رؤية متكاملة للغة تؤسس للمعنى على أسس منضبطة.

٤. تبين أن العلامة الإعرابية لها دور كبير في تحديد الاستقامة النحوية والإحالة في النصوص، فهي ليست مجرد حركات شكلية، بل هي مرشد دقيق يساعد في توجيه المعاني وتحقيق الفهم الصحيح للتراكيب، ويتحكم في تحديد أدوار الكلمات داخل الجملة.

٥. أثبتت النتائج أن التوجيه النحوي ليس مجرد جانب شكلي، بل هو عنصر حاسم في بناء النصوص المتماسكة والمفهومة، فالذي يوجه النحو هو الذي يوجه الدلالة ويضبط العلاقات بين أجزاء الكلام.

تُظهر هذه النتائج مجتمعة أهمية التركيز على الاستقامة النحوية والإحالة في الدراسات اللغوية، وأن الإلمام بهما ليس ترفاً أكاديمياً، بل هو مفتاح لتحسين مهارات الكتابة والتحليل اللغوي، وسبيل لفهم النصوص العربية فهماً عميقاً يراعي البناء والدلالة معاً.

المصادر والمراجع

١. د. فتحي إبراهيم، معجم المصطلحات الأدبية، الطبعة الأولي، سنة ٢٠٠٠م، باب اللوق القاهرة.

٢. د. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨م.

٣. السيرافي، شرح الكتاب تحقيق: رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ القاهرة.

٤. بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه (محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي– علم اللغة التقابلي) الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية،١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

٥. حاتم لطيف، الكلام المستقيم في النظر النحوي عند سيبويه (دراسة في المصطلح واستعماله).

٦. خالدي، كريم حسين ناصح، نظرية المعنى دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.

٧. العسكري، الصناعتين، علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العنصرية، بيروت ١٤١٩هـ.

٨. سعيد حسن بحيري، عناصر النظرية النحوية مكتبة الأنجلو ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.

٩. محمود فهمي حجازي، مدخل الى علم اللغة دار قباء ٢٠٠٧م.

١٠. حماسة، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ط١ دار الشروق – مصر،١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

١١. د. فايز أحمد محمد الكومي، دراسة في العلاقة بين البنية والدلالة من منظور علم لغة النص (نحو النص) في الدرس اللغوي الحديث.

١٢. الزبيدي محمد مرتضي الحسيني تاج العروس المطبعة الخيرية، مصر، ط ١، ١٣٠٦هـ، مادة (حول).

١٣. الفيروز آبادي مجد الدين القاموس المحيط، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ١، ١٣٧هـ، ١٩٥٢م، مادة(حول).

١٤. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط. ط١، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م، مادة (حول).

١٥. دي بوجراند النص والخطاب، والإجراء ترجمة تمام حسان عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

١٦. صبحي إبراهيم الفقي علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٠م.

١٧. هالداي ورقية حسن الاتساق في الانجليزية لندن، ١٩٧٦م، أ شريفة بلحوت جامعة وزو الجزائر.

١٨. الكليات للكفوي لأبي البقاء أيوب بن موسي. مؤسسة الرسالة ١٠٩٤هـ – ١٦٨٣م.

١٩. الأبيات في شعر الخوارج للدكتور / إحسان عباس دار الثقافة، بيروت، لبنان٢٠١٠م.

٢٠. البصائر والذخائر، لعلي بن محمد العباس المعروف بأبي حيان التوحيدي (ت: ٤١٤هـ)، تحقيق الدكتورة/ وداد القاضي، دار صادر،

٢١. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق الدكتور / السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧ هـ. ١٩٨٧م.

٢٢. الدر المصون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ت.
٢٣. إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت:٦١٦هـ)، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت ط١، ١٤١٧هـ. ١٩٩٦م.
٢٤. التحرير والتنوير مؤلف:محمد الطاهر بن عاشور دار كتوفتيه ٢٠٠٧م.
٢٥. روح المعاني في تفسير الكتاب العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت: ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث
٢٦. شرح قطر الندي. وبل الصدي، لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار
٢٧. مراعاة قصد المتكلم في التوجيه النحوي للدكتور/ عادل فتحي رياض.
٢٨. دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

---

(١) ينظر: د. فتحي إبراهيم، معجم المصطلحات الأدبية، ص٤٣ .
(٢) ينظر: د. محمود حجازي. مدخل إلي علم اللغة ص١١٠.
(٣) ينظر: ، اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، ص ٤٢ .
(٤) ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، ٨٩/٢ .
(٥) ينظر: بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه (محاولة لإعادة التشكيل في ضوء التقابلي)، ص ١٥٦ .
(٦) ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، ٩٠/٢ .
(٧) ينظر: حاتم لطيف، الكلام المستقيم في النظر النحوي عند سيبويه (دراسة في المصطلح واستعماله).
(٨) ينظر: الخالدي، نظرية المعنى ، ص ٣١٩ .
(٩) ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، ٩٣/٢ .
(١٠) ينظر: العسكري، الصناعتين، ص ٧٠ .
(١١) ينظر: العسكري، الصناعتين، ص ٧٠ .
(١٢) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٢ ص ٩٢ .
(١٣) ينظر: بحيري، عناصر النظرية النحوية، ص ١٥٨ .
(١٤) ينظر: بحيري، عناصر النظرية النحوية ، ص ١٥٩ .
(١٥) ينظر: حجازي، مدخل الى علم اللغة، ص ١٠٨ .
(١٦) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج٢ ص ٩٠ .
(١٧) ينظر: العسكري، الصناعتين، ص٧٠ .
(١٨) ينظر: السيرافي، شرح الكتاب ج٢ ص ٩٤ .
(١٩) ينظر: السيرافي، شرح الكتاب ج٢ ص ٩٤ .
(٢٠)ينظر: السيرافي، شرح الكتاب ج٢ ص ٩٥.
([21]) ينظر: السيرافي، شرح الكتاب ج٢ ص ٩٥.
(٢٢) ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج٢ ص ٩٢.
(٢٣) ينظر: الصناعتين، ص ٧٠.
(٢٤) ينظر: حماسة، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ص ٦٥ .
(٢٥) ينظر: د. فايز أحمد محمد الكومي، دراسة في العلاقة بين البنية والدلالة من منظور علم لغة النص (نحو النص)
([٢٦]) ينظر: حماسة، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ص ٧٠.
([٢٧]) ينظر: الزبيدي محمد مرتضي الحسيني، تاج العروس المطبعة الخيرية، مصر، ط ١، ١٣٠٦هـ، مادة (حول)، ٢٨/ ٣٦٦.
(٢٨) ينظر: الزبيدي محمد مرتضي الحسيني، تاج العروس المطبعة الخيرية، مصر، ط ١، ١٣٠٦هـ، مادة (حول)، ٢٨/ ٣٦٦.

(٢٩) ينظر: الفيروز آبادي مجد الدين، القاموس المحيط، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،مصر ، ط ١ ، ١٣٧هـ، ١٩٥٢م، ص ٩٨٩ .

(٣٠) ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط ، دط. ط١، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م، مادة (حول)، ١/ ٢٠٨ .

(٣١) ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دط. ط١، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م، مادة (حول)، ١/ ٢٠٨.

(٣٢) ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دط. ط١، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م، مادة (حول)، ١/ ٢٠٨.

(٣٣) ينظر: دي بوجراند النص والخطاب، والإجراء، ترجمة تمام حسان عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ص ١٢٢.

(34) ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ١/٤٠.

(٣٥) ينظر: هالداي ورقية حسن الاتساق في الانجليزية لندن، ١٩٧٦م، ص ٣٧.

(٣٦) ينظر: الكليات للكفوي ص ٦٨٣.

(٣٧) ينظر: الأبيات في شعر الخوارج، ص١٨٢، ١٨٣.

(٣٨) ينظر: الحماسة البصرية لصدر الدين البصري، ١/ ١٦٦، والبصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي، ٦/ ٦٦ .

(٣٩) ينظر: البصائر والذخائر، لعلي بن محمد العباس المعروف بأبي حيان التوحيدي، ٦/٦٦.

(٤٠) ينظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ص ٥٧.

(٤١) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ١ / ٦٠٥، و التبيان ٢/١١.

(٤٢) ينظر: الدر المصون ٦/٧.

(٤٣) ينظر: التحرير والتنوير ١٠/١٠٩.

(٤٤) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ١ / ٦٠٥.

(٤٥) ينظر: الدر المصون ٦/٩.

(٤٦) ينظر: التحرير والتنوير ١٠/١٠٩.

(٤٧) ينظر: روح المعاني ٤٧/١٠.

(٤٨) ينظر: شرح قطر الندى ص ١٠٨، وانظر أيضا: الكتاب ٣/٤٢، ٤٣، والمقتضب ٢/٢٤، وأوضح المسالك ٤ / ١٦٨، ومغني اللبيب ص ٤٥٨، وشرح ابن عقيل ٢/١٧، وشرح التصريح ٢/ ٣٨٢، وشرح الأشموني ٣/ ٣٠٨.

(٤٩) وشرح ابن عقيل ٢/١٧.

(٥٠) ينظر: مراعاة قصد المتكلم في التوجيه النحوي ص ٧٩.

(٥١) ينظر: دلائل الإعجاز ص٢٧٨.

(٥٢) ينظر: دلائل الإعجاز ص١٧٨، ١٧٩.

(٥٣) ينظر: دلائل الإعجاز ص٢٨٠.

(54) ينظر: دلائل الإعجاز ص ٢٨٥.

(٥٥) ينظر: دلائل الإعجاز ص ٢٨٦.